## الدلال يسأل العفاسي عن دور هيئة مكافحة الفساد في ظل جائحة كورونا

رياض عواد

اعلن النائب محمد حسين الدلال عن تقديمه سؤالا الى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ( نص السؤال ) أولت التشريعات الكويتية دور هام للهيئة العامة لمكافحة الفساد في مواجهة ومكافحة صور الفساد المختلفة وتنوعت تلك الأدوار في مبادرة الهيئة للكشف والتحقيق عن الفساد من تلقاء نفسها أو عن طريق تلقيها بلاغات من جهات رسمية أو مدنية أو أفراد ، وقد بين المشرع دور الهيئة في التعامل مع البلاغات التي ترد إلي الهيئة العامة لمكافحة الفساد ، ونظراً لأهمية المرحلة الحالية في ظل أزمة وباء فيروس كورونا وما نتج عنها من معلومات وبيانات أو قضايا طرحت في ذات الفترة وليس لها علاقه بالوباء تحمل في طياتها شبهة الفساد مما يتطلب معه الإهتمام والمبادرة من الهيئة المعنية لمواجهة صور الفساد وسرعة التحقيق المطلوبة وفق القانون ، لذا يرجى إفادتنا بالتالي :

1 –يرجي إفادتي بتقرير بشأن كافة القضايا والمسائل المرتبطة بشبهة فساد والذي بادرت به الهيئة العامة لمكافحة الفساد من تلقاء نفسها بالتصدي لها وفتح تحقيق أو تقصي منذ تاريخ 1 مارس 2020 وحتي تاريخه مع رجاء تبيان موضوع الشبهة وتاريخ تحركات الهيئة للتصدي وإجراءات الهيئة الحالية للتعامل مع شبهات الفساد التي تصدت لها .

2 –يرجي تزويدي بتقرير بشأن كافة البلاغات التي تلقتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد منذ 1 مارس 2020 وحتي تاريخه مع رجاء تحديد بيانات المبلغ ووضعه القانوني ( جهة حكومية ، أفراد ...) وتاريخ البلاغ وبيانات عن طبيعة البلاغ المقدم وحالة البلاغ في هذه المرحلة وقرارات الهيئة بشأن البلاغ .

–3 يرجي تزويدي بالقرارات أو التعاميم أو اللوائح والنظم التي تنظم آلية قيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالمبادرة من تلقاء نفسها بمتابعة ما يثار من شبه فساد ، من هي الجهة المعنية في الهيئة التي تقوم بذلك ، وما هي الآليات التي يقومون بها داخل الهيئة وخارجها ، وما هي تقاريرهم التي رفعت لمجلس أمناء الهيئة أو مسؤولياتها بشأن ما يثار من شبة فساد من 1 مارس 2020 وحتي تاريخه .

4 –يرجي تزويدي بأسماء المكاتب الإستشارية أو بيوت الخبرة أو الأفراد سواء كانوا محليين أو من خارج الكويت والذي تم الإستعانة بهم لدعم أعمال وأنشطة الهيئة العامة لمكافحة الفساد منذ 1 يناير 2017 وحتي تاريخه مع بيان إسم المكتب أو الفرد وقيمة التعاقد ومدته والخدمات التي قدمها كل مكتب أو بيت خبرة أو مستشار .

## اقتراح بقانون لمعالجة أوضاع المتعاقدين بعقود الانتفاع بالإيجارأثناء الظروف الطارئة

قدم خمس اعضاء اقتراحا بقانون لمعالجةأوضاع المتعاقدين بعقود الانتفاع بالإيجارأثناء الظروف الطارئة مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة.. مقدموا الاقتراح 1 – أحمد نبيل الفضل 2 – صفاء عبدالرحمن الهاشم 3 – ناصر سعد الدوسري4 – خلف دميثير 5 – خالد حسين الشطي.. نص الاقتراح بقانون بشأن معالجة أوضاع المتعاقدين بعقود الانتفاع بالإيجار أثناء الظروف الطارئة – بعد الاطلاع على الدستور، – وعلى المرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني وتعديلاته، – وعلى المرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن نظام أملاك الدولة، – وعلى القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة أولى: تعرف الظروف الطارئة بالتطبيق لأحكام هذا القانون بأنها الكوارث الطبيعية أو الحروب أو انتشار الأوبئة أو الأزمات الاقتصادية العامة التي يتخذ معها مجلس الوزراء إجراءات تتسبب في تعطيل الانتفاع بالعين المستثمرة للنشاط التجاري أو الصناعي أو أي من الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية أو المهنية أو أي مرافق تتأثر بموجب تلك القرارات.

مادة ثانية: لا تحتسب أجرة عن العين المستثمرة مدة ستة أشهر من وقوع الأثر الناجم عن الظروف الطارئة وفق ما هو وارد في المادة الأولى، وتعتبر الأجرة مخفضة وفقاً لهذا القانون بنسبة 60% لمدة الستة الأشهر اللاحقة فيما بعد.

### تعقد لقاء لأصحاب المشاريع الأربعاء المقبل بحضور الوزراء والمسؤولين المعنين

## «المالية» توافق على تأجيل أقساط «المعسرين» و«الأسرة» بأثر رجعي

اللجنة المالية

تقيم لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة غدا الأربعاء المقبل لقاء مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والعاملين في القطاع الخاص، وذلك لمناقشة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا بمشاركة عدد من الوزراء والمسؤولين المعنيين .

وسيشارك في اللقاء الذي يعقد تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مسرح المجلس عند الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 10 يونيو الجاري، وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د. خالد الفاضل، ووزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، ومحافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل.

كما سيشارك في اللقاء مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مشعل العثمان ونائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي بشركة مجموعة ( مشاريع الكويت) فيصل العيار، ورئيس اللجنة التنفيذية في شركة بورصة الكويت بدر ناصر الخرافي، والمستشار القانوني د. نواف الياسين

ومن جهة اخرى وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس الاول بحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على تأجيل أقساط صندوق المعسرين وصندوق الأسرة لمدة 6 أشهر بدءًا من تاريخ 12 مارس الماضي.

وناقشت اللجنة مشروع قانون بشأن معالجة الآثار المترتبة على جائحة كورونا، على أن يتم التصويت على تقرير اللجنة إلى اجتماع يعقد الأحد المقبل.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح بمجلس الأمة إن الحكومة سبق أن وافقت على تأجيل أقساط المتقاعدين لمدة 6 أشهر تبدأ من تاريخ 12 مارس وهو الموعد الرسمي لبداية جائحة كورونا، وكذلك الأمر لأقساط بنك الائتمان والقروض الاستهلاكية ولم يتبقَّ إلا صندوق المعسرين وصندوق الأسرة.

وأوضحت الهاشم أن الموافقة تمت بحضور الحكومة ممثلة بوزير المالية براك الشيتان، مؤكدة أن مشروع القانون وصل من الحكومة بشكل مبهم لا يحدد المدة ولكن اللجنة أصرت على أن يتم التطبيق بأثر رجعي.

ولفتت إلى أن إقرار القانون بأثر رجعي يتطلب أغلبية خاصة، معربة عن ثقتها بأن هذه الأغلبية الخاصة ستتحقق عند مناقشة القانون داخل المجلس.

ورأت أن التشريعات المتعلقة بجائحة كورونا تثير القلق لأنها تشريعات تبدو وكأنها مؤقتة، وهذا الأمر ينسحب على مشروع القانون الذي أحيل للجنة من قبل الحكومة بشأن معالجة الآثار المترتبة على جائحة كورونا والذي وصل بشكل مبهم وسبب ربكة لدى الشارع.

وأوضحت أن عناوين بعض الصحف كانت تتحدث عن خفض الرواتب إلى النصف وإنهاء خدمات العمالة الوطنية .

وقالت «كل هذا غير صحيح فنحن نتحدث عن قانون يحمي العمالة الوطنية في القطاع الخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، معربة عن اعتقادها أن قانون العمل الأهلي ظلم العمالة الوطنية ومنح الموظف الوافد مميزات تفوق المواطن.

وبينت أن وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية قامت بخطوة ذكية بأن أتت بالقانون قائمًا بذاته وأعطته الصبغة التي تحمي العمالة الوطنية، مؤكدة أنه لو تم تسريح أو تخفيض راتب أي مواطن فإن دعم العمالة ستتم مضاعفته مباشرة.

وأكدت أن هيئة القوى العاملة ووزير التجارة والصناعة وصندوق المشروعات الصغيرة واتحاد شركات الاستثمار وكل الجهات التي خاطبتها اللجنة جميعها أكدت أنه لن يكون هناك تسريح للعمالة الوطنية من القطاع الخاص.

وبينت أنه تم الاتفاق مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على أن يتم إدخال مادة في القانون تضمن تمديد دعم البطالة.

ونوهت بأن النقطة المهمة هي أن الهدف من مشروع القانون أنه سريان مؤقت مرتبط بجائحة كورونا، ولكن وجهات نظر القانونيين أنارت الطريق أمام اللجنة للوصول إلى تركيبة أفضل.

وأفادت بأن المشروع بقانون يوازن بين قانون العمل وقانون العمل بالقطاع الأهلي والاتفاقيات الدولية.

وأضافت «لا تنسوا أن منظمة العمل الدولية تراقب الكويت رقابة شرسة فبالتالي لا يمكن أن نبخس حق أي أحد من عمالتنا الوطنية بالقطاع الخاص».

وطمأنت بأنه لن يكون هناك تسريح للعمالة الوطنية وأن تخفيض الرواتب لو تم فإن دعم العمالة سيتضاعف.

وأعلنت أن اجتماعات اللجنة ستكون شبه يومية وذلك لأنه سيكون هناك فرق فنية من كل الأطراف للتوصل الى صيغة صحيحة لمشروع القانون.

وكشفت أنه تم خلال اجتماع اليوم تحديد القطاعات المتضررة من جائحة كورونا .

وقالت الهاشم « يوم الأربعاء المقبل الموافق 10 يونيو وبدعم من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وتحت رعايته سيكون هناك حوار في مسرح مجلس الأمة تحضره كل الأطراف المعنية ممثلة بوزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير التجارة والصناعة وصندوق المشروعات الصغيرة وهيئة القوى العاملة وقطاع الاستثمارات وقطاع الشركات الاستثمارية وقطاع البنوك وقطاع شركات الاتصالات للرد على الاستفسارات.

وبينت أن اللقاء سينقل (live) وحتى من لم يحضر يمكن أن يشارك ويشاهد من خلال وسائل التواصل الاجتماعية وتلفزيون المجلس.

وأكدت أن الهدف تغطية استفسارات شرائح كبيرة من أجل تخفيف القلق لدى المواطنين من هذا المشروع بقانون الذي ظلمته الصياغة، والتي سيتم تعديلها في اللجنة.

وأوضحت أن اللجنة ستجتمع يوم الأحد الذي يلي هذا اللقاء للانتهاء من الشكل والإطار النهائي لمشروع القانون والتصويت عليه، معربة عن أملها أن يتم إدراج تقرير اللجنة بشأن مشروع القانون بصفة الاستعجال على جدول أعمال الجلسة القادمة